ضوابط فقه الموازنات بين المصالح المتعارضة

بحث مقدم في مؤتمر" فقه الموازنات ودوره في الحياة المعاصرة" في الفترة من ١٣ – ١٥ / ٦ / ١٤٣٤ هـ بجامعة أم القرى.

د. عبدالعزيز بن أحمد بن سليمان العليوي / رئيس قسم الدراسات الإسلامية.

يعد فقه الموازنات أو فقه التعارض و الترجيح من العلوم الأساسية الواجب معرفتها على المفتي لضبط فقه الواقع والفقه السياسي، لما له من حاجة ماسة في مختلف شؤون الحياة الإنسانية، وتجد أن هذا العلم يمارس بالفطرة من قبل الناس جميعاً في حياتهم المعيشية، للترجيح بين مصلحتين، أو بين مفسدتين، أو الموازنة بين المصالح والمفاسد، لكنهم للأسف الشديد لا يطبقونه على فهم السياسة والتحليل السياسي ، وتشتد الضرورة لفقه الموازنات، لتقرير مسائل فقه السياسة الشرعية عند أولي الأمر، فكثيرا ما تتعارض أمامهم المصلحة والمفسدة، أو المنافع مع بعضها البعض، أو المفاسد مع بعضها البعض.

وعليه جاء هذا العلم، الذي أرسى قواعده علماء الأصول، ليضع أمام المعنيين من الأمراء والقضاة والسياسيين القواعد الضابطة للوصول إلى المصلحة المرجوة عند تعارض الأدلة. وقد كان سبب اختياري لهذا الموضوع أن أبين أن فقه الموازنات له ضوابط تضبطه، ولم يخرج عن مجرد الهوى، ولم يأت لمجرد مراعاة مصالح الناس فحسب دون نظر في تأصيل الشرع، بل إن هذا العلم له معايير تحكمه.

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان أهمية فقه الموازنات ولاسيما في الوقت الحاضر، وأثره في إيجاد حلول سليمة لمشاكل الأمة الإسلامية.

٢. استجلاء حقيقة فقه الموازنات وعلاقتها بالمنهج الوسط المعتدل الذي يحصل به التقديم والترجيح بين الأمور المتعارضة من غير إسراف ولا إجحاف.

٣. استخلاص المعايير الشرعية التي يعود لها فقه الموازنات والتي من شأنها أن تكفل مصالح الخلق وتحقق مقاصد الشارع الحكيم.

٤. فتح المجال للباحثين المتميزين لدراسة فقه الموازنات، وتقديم مقترحات وتوصيات يمكن الإفادة منها في سبيل النهوض بالأمة المسلمة والأخذ بأسباب الرقي والتطور، والتقدم والحضارة، لا سيما أن فقه الموازنات لم يأخذ حظه من البحث والدراسة الجادة.

ومنهج البحث : استقرائي – استنباطي – استردادي. فقد استقرأت جميع المسائل التي تخص موضوع البحث من آيات قرآنية وأحاديث نبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وفتاوى الفقهاء، ثم شرعت في وضعها تحت عناصر الموضوع، ثم قمت

بالربط بين المقدمات والنتائج حتى أصل إلى نتيجة البحث. وقد قمت باسترداد ما كان في الماضي ليتحقق الربط بين الماضي والحاضر، ولتحليل المشكلات التي من الممكن أن تقع في الحاضر كما وقعت في الماضي فنصلح الحاضر بالاعتبار بالماضي.

ونتائج البحث:

(١) يمكن أن نجمع الكلام في مفهوم فقه الموازنات ونقول: بأنه العلم بالأولى والأوجب.

(٢) أن للمصلحة تعاريف متعددة عند أهل العلم، والمختار – عندي – من هذه التعاريف: "أنها مقتضى العقول القويمة والفطر السليمة من الرشاد ما يحقق مقصود الشارع والعباد من صلاح المعاش والمعاد".

(٣) الوصول إلى تقدير سليم للمصالح والمفاسد والموازنة بينهما وفق الضوابط .

(٤) أن أفعال الله تعالى كلها منوطة بالحكمة، مبنيّة على تحقيق مقاصد ومصالح تعود على الخلق، وأن هذه المقاصد وتلك المصالح تتركز على جلب خير أو دفع ضر عن الخلق.

(٥) أن الشريعة قائمة على تحقيق مصالح العباد في الدارين، وأنها ليستْ تعبّدية تحكّمية تحلّل وتحرّم دون أن تقصد إلى شيء وراء أمرها ونهيها وحظرها وإباحتها.

(٦) أن المصلحة قد تكون منصوصاً عليها في كلام الشارع، وقد لا تكون منصوصاً عليها ولكن يهتدي إليها العالم بنور الله.

توصيات:

(١) أهمية دراسة هذا النوع وتبني الجامعات له من خلال المقررات الدراسية.

(٢) عدم الخوض في غمار هذا الموضوع وأمثاله إلا للمتخصصين في الفقه وأصوله، نظراً لدقته.

(٣) توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا المتخصصين للكتابة في هذا الموضوع.

(٤) الدعوة للنظر الجماعي في مثل هذه الموضوعات من قبل الهيئات والمجامع الفقهية، ضبطاً للفتوى.

(٥) تكثيف الجهود لعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات حول هذه الموضوعات.